مصادر لـ «الأنباء»: قرار رؤساء الحكومة السابقين النهائي حول المشاركة بعد غدٍ في ضوء موقف عون من شروط الحريري

الاتجاه الحكومي «شرقاً» يزيد في مصاعب لقاء «بعبدا»

رئيس مجلس النواب نبيه بري مستقبلا رئيس مجلس الوزراء حسان دياب في عين التينة (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

يواجه «اللقاء الوطني الإنقاذي» المزمع عقده في قصر «بعبدا» الجمهوري الخميس المقبل، جملة تحفظات وثغرات قابلة للتوسع أكثر منه للإغلاق، بسبب المناخ السياسي الغامض المحيط به، والعناوين العامة التي اعطيت له، والبعيدة عن مقاربة الأزمة الحقيقية، التي تعصف بلبنان، ما أتاح الإعتقاد بأن كل المطلوب تبرئة الذمة، عبر تقاسم الذنوب، وتحميل الأخطاء للمجموع، لا للمسؤول بذاته، مع من هم حوله.

وفيما تستعد الحكومة اللبنانية للمواجهة مع «قانون قيصر» الأميركي، نراها تتجه نحو الشرق، وفق برنامج حزب الله، بحثا عن علاقات اقتصادية مع الصين وروسيا وايران، وفي هذا ما قد يفضي الى مغامرة بما تبقى من علاقات دولية، علما أنه لا ايران ولا روسيا ولا حتى الصين قادرة او مستعدة لمواجهة العقوبات الأميركية.

وقد وصلت الدعوات الرسمية من بعبدا، لكن الموافقات مازالت مترددة عدا المدعوين من الحلفاء المقربين، وانقسمت الأجوبة بين التردد واستيضاح الأهداف والتلميح إلى الشروط، بعد اعطاء الدعوة الرئاسية عنوان التباحث في الأوضاع السياسية العامة والسعي للتهدئة لحماية الاستقرار والسلم الأهلي.

الرئيس نبيه بري الداعم للقاء لاحظ أن هوة الخلاف بين صاحب الدعوة وبعض المدعوين تضيق شيئا فشيئا عدا ملف الكهرباء، إلا أن بري لم يخف قلقه من الأزمة المالية المتصاعدة.

موقف نادي رؤساء الحكومة السابقين تحول في هذه المسألة إلى «بيضة قبان»، اذ بمشاركته في اللقاء تتأمن الميثاقية وبالتالي سلاسة الانعقاد وما يتخلله من مباحثات ويتخذه من مقررات، وبمقاطعته اللقاء يقاطع المترددون، وسرعان ما يتحول الى لقاء ذي لون واحد على صورة حكومة اللون الواحد والعهد الواحد الذي وصل معه لبنان إلى هذا الحد من الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي غير المسبوق، منذ ظهوره كدولة وكيان.

واللافت هنا أن 3 رؤساء من أصل الأربعة أعضاء في هذا النادي السياسي المستحدث اعلنوا عدم الرغبة في المشاركة في هذا اللقاء «الاستعراضي الهادف إلى توزيع المسؤوليات عن الانهيار الحاصل ودون تقديم أي علاج ناجع».

فيما بقي الرئيس الرابع سعد الحريري في الدائرة الرمادية وهذا ما تبدى في قوله بعد لقاء وليد جنبلاط أنه بالمبدأ ليس ضد الحوار، انما يجب أن يكون لهذا الحوار نتائج.

أما الرئيس فؤاد السنيورة عضو نادي رؤساء الحكومة السابقين، فاعتبر ان حزب الله يعزز نفوذه، وقبضته على الدولة، فيما يعيش رئيس الجمهورية ميشال عون حالة انكار للوضع في البلاد. ورأى ان حالة الفراغ الرئاسي، كانت افضل من عهده، واصفا رئيس الحكومة حسان دياب «بالدجال»، والحكومة بفاقدة الرؤية والتبصر، ما يجعل البلاد امام خطر الانهيار.

وفي لقاء صحافي سئل السنيورة عن موقفه من الدعوة الى لقاء بعبدا، فأجاب: لا قرار نهائيا بعد، مشيرا الى ان هذه المرحلة لا تحتاج الى حوار، انما الى قرارات حاسمة، معتبرا ان غاية هذا الحوار تبييض صفحة رئيس الجمهورية وجبران باسيل وحزب الله.

مصادر الرئيس تمام سلام، أشارت الى انه غير متحمس بدوره، للمشاركة في لقاء استعراضي لا قرارات فعلية له، وهو يفضل ان يكون للقاء عناوين واضحة تساهم في حل الأزمات.

بدوره، الرئيس نجيب ميقاتي اخذ على اللقاء المطروح انعدام الرؤية الواضحة، وجدول الأعمال المحدد، بل هو لقاء استعراضي سيحبط اللبنانيين اكثر مما هم محبطون.

النائب ماريو عون، برر لإذاعة «صوت لبنان»، عدم وجود جدول أعمال للقاء بقوله: ان الدعوة للقاء ممرحلة، في المرحلة الأولى تكون بتجاوب المدعوين مع الدعوة، وبعدها يكون هناك نوع من جدول أعمال حول الأوضاع الصعبة التي يعيشها لبنان في ضوء الضغوط العالمية، التي تمارس عليه، بقانون قيصرالذي سيعرض على المؤتمر.

وعن استباق الحكومة هذا اللقاء بإعلان توجهها شرقا، ما يفرغ اجتماع بعبدا من مضامينه، قال عضو تكتل لبنان القوي، ان العلاقات بيننا وبين الصين موجودة وعلينا ان نقرر كلبنانيين الانفتاح على كل الجهات لمواجهة الوضع.

من جهته، رئيس حزب «القوات اللبنانية» د .سمير جعجع رأى ان الوقت حان لتشكيل معارضة فعلية جدية ببرنامج متكامل، من أجل فرض تنفيذ الإصلاحات وإنقاذ لبنان، لأن الحكومة، المصادرة القرار، لا تشكل مشروع انقاذ، ووفق صحيفة «نداء الوطن»، فإن الجميع يعتبر التواصل بين القوى السياسية مهما، لكن المشكلة الآن ليست في انقطاع التواصل، بل في عدم القيام بالاصلاحات اللازمة.

المصادر السياسية المتابعة، توقعت «للأنباء» جلاء الصورة في موضوع «اللقاء الوطني» بعد غد الاثنين، حيث سيجتمع رؤساء الحكومة السابقون ويتخذون القرار المناسب، والذي سيبلغه الرئيس سعد الحريري اليهم، بعد استكمال اتصالاته حول جدول اعمال اللقاء، وما اذا كان سيطرح المواضيع الاساسية المطلوبة من الاستراتيجية الدفاعية الى ترسيم الحدود البرية مع سورية والبحرية مع اسرائيل وفق الرسائل الأميركية المبلغة الى بيروت.

مصدر وزاري لـ «الأنباء»: اللواء إبراهيم يجمع قيادتي حزب الله و«التقدمي» قريباً

بيروت ـ داود رمال

يبدو أن خيار اللبنانيين في مواجهة تزايد الضغوط الخارجية والحصار الاقتصادي والمالي، هو الذهاب الى مزيد من «تصفير الخلافات» وإتمام المصالحات، التي من شأنها أن تمنع انفلات الأمور عند كل مناسبة أو استحقاق.

وقال مصدر وزاري لبناني لـ «الأنباء» إن «اللقاء بين رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس الحزب الديموقراطي اللبناني طلال أرسلان برعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري، يأتي في سياق تحصين الموقف الداخلي اللبناني انطلاقا من ثابتة ان الوحدة الوطنية هي السلاح الأمضى في مواجهة كل المخاطر والتحديات، برغم تعذر تحقيق اختراق سياسي، بسبب المنطلقات المتناقضة للطرفين، إذ أن جنبلاط يريد أن ينطلق من العلاج الموضعي لحادثة قبرشمون (صدور القرار الظني في الحادثة كان محاولة مكشوفة للتشويش) لملامسة قضية حماية الجبل، فيما يريد ارسلان أن يمارس الندية الكاملة وأن يكون شريكا في كل شيء». وكشف المصدر عن أن «مساعي المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم قد أدت إلى تفاهم حزب الله والحزب التقدمي الاشتراكي على عقد لقاء سياسي برعايته، في الأسبوع المقبل، هو الأول بين الحزبين منذ أكثر من شهرين من القطيعة التي أعقبت مواقف جنبلاط الهجومية، ومن المتوقع أن يشارك في اللقاء جنبلاط وعدد من قيادات الحزب التقدمي، فيما سيشارك عن حزب الله المعاون السياسي الحاج حسين خليل وعدد من قيادات حزب الله».

كنت مقتنعاً أن عون غير قادر على النجاح في حكمه بسبب من حوله

بطرس حرب لـ «الأنباء»: نحن في جهنم

■ إذا استمرت الثورة دون توحيد قيادتها ووضع برنامج موحد فلن يكتب لها النجاح

■ للحكومة قناع مستقلين وهي تابعة لتوجيهات القوى السياسية وعليها أن تستقيل

بيروت ـ منصور شعبان

«نحن في جهنم».. بهذه الجملة استهل الوزير والنائب السابق بطرس حرب حديثه إلى «الأنباء»، واصفا حكم العهد بأنه «تعتير» وقال، بعد سنوات على عدم انتخابه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، مسقطا ورقة بيضاء، إن «ضميري كتير مرتاح ويا ليتهم لم ينتخبوه لكنا تفادينا ما نحن فيه. أكثر مرة شهد لبنان في تاريخه فسادا هو في هذا العهد.. هناك عقل غير قادرعلى أن يحكم وأن ينجز في لبنان كل هم الحاكمين السلطة.. لم انتخبه رغم أن القوى السياسية التي كنت أتعاون معها انتخبته، إن كان «تيار المستقبل» او «القوات اللبنانية». أنا كنت مقتنعا أنه غير قادر على النجاح في حكمه بسبب من حوله. عشت معهم.. اصطدمت بهم وثبت لي أنهم يخططون لتطويع البلد ليكون دكانة لهم. لست نادما على عدم انتخابي له، وكنت أتمنى لو أنه نجح. شعاره أنه هو الرجل القوي في بناء الدولة لكن تبين عكس ذلك بسبب التزامه بما يقرره حزب الله وإيران وسورية، ما أسقط قوته وموقعه كحكم بين اللبنانيين. وما أسقط شعاره بأنه هو بي الكل في لبنان، إذ انه بقي رئيسا لحزبه وشريكا لحلفائه وخصما لبقية اللبنانيين».

وقال حرب: «من المؤسف أن ما جرى في لبنان حتى الآن يدل على أنه ليس في نية حكامه إنقاذه، بل الاستفادة من مواقعهم حتى ولو أصبح جثة هامدة يتقاسمون أشلاءها.. هذا ما يجعلني قاطعا للأمل بمعالجة ما آلت إليه الحياة السياسية بسبب وجود صراع سياسي بين مختلف القوى السياسية، التي تشكل اليوم الأكثرية النيابية التي أفرزها أسوأ قانون انتخابي في العالم، ينحصر هذا الصراع في السيطرة على البلد حيث تتقاتل الأكثرية فيما بينها على مصالحها الحزبية أو الطائفية او الشخصية على حساب المصلحة الوطنية».

تأثير الخارج

وردا عن سؤال حول تأثير الخارج على اللبنانيين، أجاب حرب: «رغم اعترافي بذلك، إلا أنني أرفض التبرير بأن الغرب أو الشرق ينفذون مؤامرة علينا، أو أن هناك صراعا ما. إن حصانة الشعب منه وفيه أمام الأزمات الدولية. نحن بكل أسف لسنا في وضع يعطي الشعب اللبناني ولبنان المناعة المطلوبة لمواجهة التطورات، وأنني لا أدين الحركة الشعبية التي حصلت، والتي تشبه الثورة بوجه السلطة، بل على العكس، أعتبرها مظهرا من المظاهر التي نراهن عليها لإعادة تصحيح المسار. هذه ثورة عفوية من المواطنين الضحايا الأبرياء هناك أناس دخلوا عليها لتعطيلها أو توجيهها لمصلحتهم. إلا أن هذه الصرخة الشعبية هي تعبير صادق عن حالة الناس الخائفين على مستقبلهم.. إني أنتقد شعارهم القائل «كلن يعني كلن» لأن فيه خدمة للفاسدين وتجهيلا للفاعلين. هناك أوادم وهناك فاسدون، وتجهيل الفاعل خدمة للفاسد. لذا أقول، إذا أرادت الثورة أن تنجح، عليها أن تغير أساليبها، أولا ألا تساوم وألا تسمح بصفقات. ثانيا، ألا يفتش أحد من رموزها لتوظيفها لمصلحته الشخصية. ثالثا، أن يتمكن مثقفوها وقادتها من الاجتماع والحوار فيما بينهم لوضع مشروع بديل لما يرفضونه. إذا استمرت الثورة منحصرة بالرفض دون توحيد قيادتها ووضع برنامج موحد، فلن يكتب لها النجاح».

حرب أبدى تخوفه من أن يؤدي «الجوع لدى الناس إلى الانفلات الأمني، إنما وجود ثقافة التسامح بين الناس يوفر حدا كبيرا من المناعة لتفادي حصول هذا الانفلات بسبب الانهيار الاقتصادي»، وقال: «إذا استمرت سياسة العهد والحكومة كما هي فإنهم يأخذون البلد للخراب. كنت راهنت على أن يكون وزراء هذه الحكومة مستقلين، لكنني اكتشفت أن لهذه الحكومة قناع مستقلين، وإنما هي في الحقيقة تابعة لإرشادات وتوجيهات القوى السياسية. والدليل على ذلك التعيينات الإدارية والقرارات التي صدرت عنها، وأعطي مثلا أن فتح باب مكافحة الفساد هو استقلالية السلطة القضائية، رئيس الجمهورية رفض توقيعها، ووزيرة العدل فصلت المرسوم قسمين، وهذا يحصل لأول مرة في تاريخ لبنان، فتعطلت التشكيلات القضائية بالتالي». وعلق حرب على إعلان رئيس الحكومة حسان دياب الحرب على الفساد قائلا: «الله يعطيه العافية.. لكن ممارساته لا تسمح له أن يدعي بأنه يحارب الفساد لأن ما قام به في التعيينات كرس الفساد بدل مكافحته، وطريقة تقاسم الحصص فيها تتناقض تماما مع ما يقول».

وعليه يقول حرب: «لازم تستقيل الحكومة سريعا.. ما كان لازم تتشكل أصلا لأنه كان يجب أن تكون مستقلة جديا. لا يستطيعون الاستمرار في استنزاف السلطة وبسط سيطرتهم على الإدارات».

وزارة الاتصالات ليست دكانة

بالنسبة لموضوع الخليوي الذي شغل الوسطين السياسي والاقتصادي في لبنان عندما كان وزيرا للاتصالات قال حرب: «هناك سبب سياسي لتعطيل عملي في وزارة الاتصالات. كانوا يريدون أن تكون وزارة الاتصالات دكانة. وأنا، رغم انتمائي لقوى 14 آذار، رفضت أن تتحول الوزارة إلى دكانة للقوى السياسية، وهذا ما جعلني اصطدم بالقوى السياسية الحليفة لي في «قوى 14 آذار» و«قوى 8 آذار»، وهم اصطدموا مع عبدالمنعم يوسف وتواطأوا عليه لأنه عصى أوامرهم فادعوا عليه ناسبين إليه أفعالا جرمية، تبين لاحقا أنها غير صحيحة وقد برئ منها أمام القضاء». وأضاف حرب: «في عهدي وضعت برنامجا لتطوير الاتصالات وإيصال الإنترنت بالألياف الضوئية إلى كل المناطق.. كما حاولت أن أجري مناقصة لجلب شركات دولية جديدة قادرة على تطوير قطاع الخلوي الذي كنت قد نفذت فيه الجيل الرابع على كل الأراضي اللبنانية، إلا أن القوى السياسية، الموجودة في السلطة اليوم في السلطة وعلى رأسهم «حزب الله» و«التيار الوطني الحر» بقيادة كل من محمد فنيش وجبران باسيل، هي من عطلت المناقصات، أما في موضوع نشر الإنترنت عبر الألياف الضوئية، فلقد وضعت مشروعا لمدة 5 سنوات ينتهي في هذه السنة 2020، ما كان ليجعل لبنان من اكثر بلدان العالم تطورا، ولا يكلف الدولة ليرة لبنانية إضافية على الميزانية السنوية العادية للوزارة، إلا أنهم لم يريدوا ذلك، فجاء الوزير الذي تولى الوزارة بعدي، وأوقف المشروع، وأجرى صفقات مشبوهة بمئات ملايين الدولارات بحجة نشر الألياف الضوئية وخالف الدستور بإعطاء شركات خاصة حق تنفيذ المشروع لقاء 80٪ من عائداته ودون موافقة مجلس النواب، ما عطل مشروعي وجعل الإنترنت أكثر تخلفا مما كان عليه.أما بشأن وضع قانون انتخابات جديد فقال حرب ضرورة وضع قانون على أساس الدائرة الفردية كما كل الدول الديموقراطية العريقة.

«نريد قيصر بنفسه المجيء إلى لبنان ليخلصنا.. لم نعد نتحمل»

المفتي الجوزو لـ «الأنباء»: نعيش في لبنان «كورونا» سياسية

بيروت ـ أحمد منصور

اعتبر مفتي جبل لبنان الشيخ محمد علي الجوزو ان لبنان السيد الحر المستقل الذي كان بني سابقا ضاع، بسبب الصراعات في المنطقة، فلبنان بات اليوم بلدا منهوبا ومسروقا وساحة للصوص، وأصبح على طريق الانهيار.

الشيخ محمد علي الجوزو

وقال الجوزو في تصريح لـ «الأنباء» ان قضية لبنان ليست داخلية فقط، بل هي قضية خارجية، فالقوى الدولية والإقليمية المعروفة، تحاول ربطنا بها حتى يصيبنا ما أصاب الشعب السوري، من جوع واغتيالات ومجازر، للأسف لا ندري كيف يمكننا الخروج من هذه الأزمة في لبنان؟ ان الشعب السوري بات مستعمرا من روسيا ومشردا في كل أنحاء العالم، وهذا ما نخاف منه ان يصيبنا ما أصاب شعب سورية.

وتعليقا على دعوة اللقاء التشاوري في بعبدا، قال الجوزو: «لبنان يعيش في حالة من اليأس والبؤس. المطلوب تغيير شامل»، يجب فصل ما يجري في سورية عن الوضع في لبنان، لأنه طالما هذا الارتباط موجود، لن نخرج من أزماتنا ويرتاح لبنان».

ورأى الجوزو ان رئيس الحكومة حسن دياب هو رئيس حكومة اللون الواحد، وقال «شو طالع بأيدو؟»، الذين يسيطرون عليه هم سبب مشكلة لبنان، علينا العمل لمصلحة لبنان، ولكن نحن نعمل لصالح الآخرين، ولصالح إيران، التي تحاول حل مشاكلها في لبنان، ووضع يدها على لبنان لإفلاسه، فما جرى في وسط بيروت مدان، وهي محاولة لإثارة المشاكل في لبنان ليرضخ كما رضخت سورية والعواصم العربية الأخرى. ان لبنان يحكم بدستور لبناني وليس بدستور إيراني، وبقواعد وقيم ومبادئ تخاف على لبنان وليس على الآخرين، نريد إنقاذ أنفسنا قبل إنقاذ الغير. ان دياب مسكين».

وحول قانون «قيصر الأميركي» قال: «نريد قيصر بنفسه المجيء الى لبنان ليخلصنا، لم نعد نتحمل، لقد أصبحنا نعيش في لبنان كورونا سياسية».

لجنة تقصي الحقائق تنهي عملها.. ونحاس: الفارق بالأرقام «75 ألف مليار ليرة»

بيروت ـ اتحاد درويش

أدت المناقشات لخطة الحكومة الاقتصادية والمالية التي خاضتها لجنة تقصي الحقائق الى مقاربات مختلفة لجهة تقدير الخسائر التي تضمنتها الخطة الحكومية والمقدرة بـ 241 ألف مليار ليرة في حين أن مصرف لبنان المركزي والمصارف قدرها بـ 104 آلاف مليار ليرة. وبنتيجة المداولات التي أجرتها لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن لجنة المال والموازنة في مجلس النواب على مدى 3 اسابيع بمشاركة وزارة المال ومصرف لبنان المركزي وجمعية المصارف خلصت الى مقاربة جديدة قال عنها رئيس لجنة المال والموازنة ابراهيم كنعان انها علمية بينت أن لبنان ليس بلدا مفلسا بل متعثر ويعاني من نقص في السيولة وان امكانية النهوض غير معدومة في حال قامت الحكومة بالاصلاحات المطلوبة، مشيرا الى ان لجنة تقصي الحقائق لم تتبن ارقام الحكومة ولا أرقام المصرف المركزي وانها اعدت تقريرا سترفعه الى رئيس مجلس النواب نبيه بري.

وبناء عليه وافقت لجنة المال والموازنة في اجتماعها الأخير على خلاصات عمل لجنة تقصي الحقائق وقال البيان الصادر عنها انه بعد العرض والشرح لسائر المعطيات التي بحثتها اللجنة لناحية الأرقام والمقاربات تم تحديد أرقام تقريبية هي نتيجة خلاصات عمل بمشاركة الجهات المعنية كافة من وزارة المال ومصرف لبنان وجمعية المصارف، وبناء على الشرح وافقت اللجنة على الارقام والمقاربات التي توصلت اليها اللجنة وسوف تترجم سائر هذه الشروحات والمقاربات في التقرير المفصل الذي سوف يرفعه رئيس اللجنة النائب ابراهيم كنعان الى مجلس النواب لإجراء المقتضى. الا ان كنعان الذي لم يفصح عن الرقم الذي يبين الفارق الشاسع الذي توصلت اليه لجنته تاركا الامر للجنة المال والموازنة كشفه لـ «الانباء» مقرر لجنة المال النائب نقولا نحاس الذي تحدث عن 4 مقاربات تم تصحيحها من خلال طريقة عمل لجنة تقصي الحقائق ادت الى تقليص الرقم الى 75 الف مليار ليرة وهو بحسب نحاس رقم تقييمي بعد تعديلات طالت احتسابات عديدة في الأرقام الواردة في خطة الحكومة.

وقال نحاس ان الخطة التي أعدتها الحكومة تضمنت مغالطات وبنودا غير واضحة كان من شأن ذلك تشكيل لجنة تقصي حقائق انطلاقا من الصفة الرقابية لمجلس النواب للوقوف على الأرقام الواردة فيها وعلى اي أساس بنيت وكيف وما هي الخيارات التي استندت اليها في تقديرها للأرقام؟